اقتصاد

١١,٢ مليار ليرة ربحاً صافياً حقيقياً.. وأرباح القطع غير المحققة «الوهمية» تتراجع من ١٠٠ مليار إلى ١,٣ مليار

أرباح المصارف الخاصة تهوي بسبب الدولار والودائع تزداد خلال ٩ أشهر

| علي محمود محمد

تأثر القطاع المصرفي في سورية بالأزمة التي تشهدها البلد شأنه شأن كافة القطاعات الاقتصادية، إلا أن تأثره كان بشكل واضح لارتباطه بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وانطلاقاً من ذلك تعد دراسة أرقام القطاع المصرفي السوري وتغيراتها من أهم ما يتم العمل عليه من قبل الاقتصاديين لاسيما وأن الأزمة كان لها الأثر الأكبر على عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية وأثر ذلك المباشر على أرقام القوائم المالية للمصارف كافة، إضافةً إلى أثر تراجع الحركة الاقتصادية في البلد على عمل الجهاز المصرفي في سورية.

وعلى الرغم من ذلك فإن القارئ لهذه الأرقام يكتشف صمود المصارف السورية الخاصة وتجاوزها لكافة الصعوبات التي اعترضت عملها وتعزيز نقاط قوتها، وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحويطية جيدة، واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية. وسجلت المصارف الخاصة ربحاً حقيقياً نحو ١١,٢ مليار ليرة، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧، وهي ناجمة عن العمليات التشغيلية المصرفية الحقيقية، بينما انخفضت الأرباح غير المحققة الناجمة عن تقييم مراكز القطع الأجنبي من ١٠٠,٣ مليارات ليرة سورية إلى ١,٣ مليار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بنسبة ٩٩,٤ بالمئة، وذلك بسبب تحسن قيمة الليرة السورية بشكل ملحوظ منذ أيلول ٢٠١٦ وبالتالي انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة ومن ثم دخوله في فترة استقرار خلال العام ٢٠١٧.

٥,٥ مليارات أرباح حقيقية

عند الاطلاع على القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية (١١ مصرفاً خاصاً) بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٧ نلاحظ تحقيق ٨ مصارف خاصة لأرباح بلغت بشكل إجمالي ٧,٥ مليارات ل.س فيما منيت ٣ مصارف بخسائر بلغت ٢ مليار ل.س، أي أن أرباح القطاع المصرفي التقليدي خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٧ بلغت حوالي ٥,٥ مليارات ل.س.

وبمقارنة هذا الأداء مع أداء المصارف خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٦ نلاحظ انخفاض أرباح القطاع المصرفي الخاص التقليدي بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ بنسبة ٩٤٪ عما كانت عليه بنهاية الربع الثالث ٢٠١٦ حيث بلغت أرباح المصارف حينذاك حوالي ٩٥,٧ مليار ل.س ويُعزا السبب الرئيس في ذلك إلى ارتفاع أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة والتي كانت بحدود ١٠٠,٣ مليار ل.س مقارنةً مع ٥٩٨ مليون ل.س بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ ومرد ذلك بشكل رئيسي إلى استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال فترتي المقارنة ما أدى إلى انخفاض الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي.

ووفقاً للبيانات المالية فقد كان بنك سورية والمهجر أعلى المصارف التقليدية ربحاً خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٧ بأرباح بلغت ٢,٣ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٧١٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، ثم بنك بيمو السعودي الفرنسي بواقع ٢,١ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٣٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بربح ١,٥ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٧٢٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، ورابعاً مصرف عودة سورية بأرباح بلغت ٦٢٣ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٥٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، وخامساً مصرف فرنسبنك سورية بأرباح بلغت ٤٦٧ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٥٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، وسادساً مصرف الشرق بأرباح بلغت ٢٤٧ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٥٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، وسابعاً بنك قطر الوطني بأرباح بلغت ١٦٣ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٩,٤٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، وثامناً مصرف بيبلوس سورية بأرباح بلغت ١٣٢ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٨٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦).

٣ مصارف خاصة تقليدية خاسرة

بينت القوائم المالية خسارة ٣ مصارف خاصة بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ هي بنك الأردن سورية والذي مني بخسارة قدرها ١٥٨ مليون ل.س مقارنة مع ربح ٥,٨ مليارات ل.س في الربع الثالث ٢٠١٦، والبنك العربي والذي مني بخسارة قدرها ٤٧٥ مليون ل.س مقارنة مع ربح ٨,٤ مليارات ل.س في الربع الثالث ٢٠١٦، وبنك سورية والخليج والذي مني بخسارة قدرها ١,٤ مليار ل.س مقارنة مع ربح ١,٤ مليار ل.س في الربع الثالث ٢٠١٦.

٣ مصارف إسلامية تربح ٥,٧ مليارات

حققت المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق السورية ربحاً صافياً قدره ٥,٧ مليارات ل.س خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٧ وذلك مقارنة مع أرباح ٢٦,٤ مليار ل.س خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٦، أي بنسبة انخفاض بلغت ٧٩٪، وكان بنك البركة أكبر البنوك الإسلامية ربحاً حيث بلغت أرباحه حوالي ٢,٨ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٧٣٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، وبلغت أرباح بنك سورية الدولي الإسلامي حوالي ٢,١ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٧٥٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦)، أما بنك الشام الإسلامي فقد حقق ربحاً بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ قدره ٧٧٣ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٩٠٪ عن أرباح الربع الثالث ٢٠١٦).

٣٩,٢ ملياراً ربح تشغيلي

حققت جميع المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) أرباحاً تشغيلية خلال ٩ أشهر من العام ٢٠١٧ بمجموع قدره ٣٩,٢ مليار ل.س، فيما كان المصرف الخاسر تشغيلياً هو مصرف سورية والخليج بخسارة قدرها ١٢٩ مليون ل.س.

وكان بنك بيمو أعلى المصارف التقليدية ربحاً تشغيلياً بواقع ٦,٩ مليارات ل.س (منها ٥,٩ مليارات ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم)، وحل ثانياً البنك الدولي للتجارة والتمويل بواقع ٣,٦ مليارات ل.س (منها ٣,٠٥ مليار ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم)، وثالثاً بنك سورية والمهجر بربح تشغيلي بلغ ٢,٣٤ مليار ل.س (منها ٢,٢ مليار ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم)، ورابعاً فرنسبنك سورية بواقع ٢,٢٦ مليار ل.س (منها ٢,١ مليار ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم)، وخامساً بنك عودة بواقع ١,٦ مليار ل.س (منها ١,٣مليار ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم)، وكان بنك الأردن سورية هو أقل المصارف تحقيقاً لأرباح تشغيلية بربح بلغ ٥٢٩ مليون ل.س (منها ٥٠٢ مليون ل.س من الفوائد والعمولات والرسوم).

أما المصارف الإسلامية فقد كان بنك البركة أعلى المصارف الإسلامية ربحاً تشغيلياً بواقع ٦,٦ مليارات ل.س، تلاه بنك سورية الإسلامي بربح تشغيلي بواقع ٦ مليارات ل.س ثم بنك الشام الإسلامي بربح تشغيلي قدره ٤,٥ مليارات ل.س.

١,٣ مليار أرباح غير محققة

نتيجة لاستقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال فترتي المقارنة فقد أظهرت القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية انخفاض هذه الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي بنسبة ٩٩,٤٪ عما كانت عليه بنهاية الربع الثالث ٢٠١٦ والبالغة حينذاك ١٠٠,٣ مليار ل.س، حيث لم تحقق كافة المصارف التقليدية أرباحاً من تقييم مركز القطع البنيوي سوى البنك الدولي للتجارة والتمويل (٣٧١ مليون ل.س) وبنك بيمو السعودي الفرنسي (٢٢١ مليون ل.س) وبنك بيبلوس (٦ ملايين ل.س).

أما من ناحية المصارف الإسلامية فلم تظهر هذه المصارف أرباحاً غير محققة من تقييم مركز القطع البنيوي سوى بنك سورية الدولي الإسلامي والذي بلغت أرباحه غير المحققة حوالي ٧٠٣ ملايين ل.س.

المصاريف التشغيلية

تظهر البيانات المالية قيام المصارف الخاصة بضبط مصاريفها التشغيلية والتي انخفضت بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه بنهاية الربع الثالث ٢٠١٦، حيث بلغت ١٥,٣ مليار ل.س مقارنة مع ٢٥,٤ مليار ل.س في نهاية الربع الثالث ٢٠١٦، بينما ارتفعت المصاريف التشغيلية في المصارف الإسلامية الثلاثة بنسبة ٢٥,٥٪ لتبلغ بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ حوالي ٣,٥ مليارات ل.س مقارنة مع ٢,٨ مليار ل.س في نهاية الربع الثالث ٢٠١٦.

وطبعاً هذا البند لا يمكن تحليله نظراً لاختلاف طبيعة وحجم كل مصرف من المصارف العاملة في سورية وعدد فروعها.

١,٢٢٨ مليار موجودات التقليدية

كشفت النتائج المالية للمصارف الخاصة عن ارتفاع موجوداتها خلال الربع الثالث ٢٠١٧ لتتجاوز ١,٢٢٨ مليار ل.س مقارنة بـ ١,١٣١ مليار ل.س نهاية الربع الثالث ٢٠١٦ أي بنسبة نمو بلغت ٨,٦٪.

ومن حيث ترتيب المصارف التقليدية بناء على رقم الموجودات، فقد تجاوزت موجودات بنك بيمو السعودي الفرنسي ٢٦٠ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٩,٢٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، تلاه بنك سورية والمهجر بموجودات قدرها نحو ٢٠٥ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٤,٢٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث تجاوزت موجوداته ١٤١ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١٢,٢٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، ورابعاً مصرف عودة سورية بموجودات تخطت ١٢١ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٧,٣٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وخامساً بنك قطر الوطني بموجودات تخطت ١١١ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٢,٧٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، بينما حل في المرتبة الأخيرة بنك الأردن سورية بواقع ٣٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١١٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦).

٧٤٦ مليار موجودات الإسلامية

كشفت النتائج المالية للمصارف الخاصة الإسلامية عن أن موجوداتها تجاوزت في نهاية الربع الثالث ٢٠١٧ الـ٧٤٦ مليار ل.س، وتجاوزت موجودات بنك البركة ٣٢٨ مليار ل.س، تلاه بنك سورية الدولي الإسلامي بموجودات قدرها نحو ٢٧٨ مليار ل.س، ثم بنك الشام الإسلامي حيث تجاوزت موجوداته ١٤٠ مليار ل.س.

١٤٩ ملياراً صافي التسهيلات الائتمانية

ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ بنسبة ١٦٪ لتبلغ ١٤٩ مليار ل.س مقارنة مع ١٢٦ مليار ل.س بنهاية الربع الثالث ٢٠١٦، وتصدر بنك بيمو قائمة المصارف الخاصة التقليدية بأكبر محفظة ائتمانية في نهاية الربع الثالث ٢٠١٧ والتي بلغت ٣٨,٦ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ١٩,٤٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وجاء ثانياً فرنسبنك سورية بمحفظة بلغت ٢٤,٥ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٤٩٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وثالثاً البنك الدولي للتجارة والتمويل بمحفظة بلغت ١٦,٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٦,٦٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، ورابعاً بنك بيبلوس بمحفظة بلغت ١٣,٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٩,٥٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، أما بنك عودة فحل خامساً بمحفظة بلغت حوالي ١١ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٥,٢٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، بينما حل في المرتبة الأخيرة بنك قطر الوطني سورية بواقع ٢,٥ مليار ل.س (منخفضاً بنسبة ٣,٨٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦).

٧٠٠,٤ مليار ودائع

ارتفعت ودائع العملاء لدى المصارف بنهاية الربع الثالث ٢٠١٧ بنسبة ١٥,٥٪ لتبلغ ٧٠٠,٤ مليار ل.س مقارنة مع ٦٠٦,٦ مليارات ل.س بنهاية الربع الثالث ٢٠١٦، وتصدر بنك بيمو قائمة المصارف الخاصة التقليدية الأكثر استقطاباً للودائع في نهاية الربع الثالث ٢٠١٧ حيث بلغت ودائع العملاء ١٩٨,٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٧٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وجاء ثانياً بنك سورية والمهجر بودائع بلغت ١١٥,٥ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٣,٣٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وثالثاً البنك الدولي للتجارة والتمويل بودائع بلغت ٩١,٩ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٢٤٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، ورابعاً بنك عودة بودائع بلغت ٥٥,٣ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٧,٥٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦)، وحل في المرتبة الأخيرة بنك سورية والأردن بواقع ١٣,٥ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٤٤٪ عن نهاية الربع الثالث ٢٠١٦).

الحكومة تفرد أوراق زيارة حلب على طاولة العمل.. وتقارير دورية لمتابعة التنفيذ

آلية لتصويب عمل الجمعيات السكنية ومراجعة شركات التطوير العقاري

| الوطن

استعرض مجلس الوزراء أمس نتائج زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة حلب مؤكداً أهمية الزيارة لجهة الوقوف على متابعة تنفيذ الخطة التنموية الاقتصادية الخدمية الشاملة على مستوى المحافظة التي بدأت قبل نحو عام وإطلاق مشروعات جديدة ووضع رؤى للنهوض بمختلف القطاعات بالمحافظة وفق برنامج زمني محدد وآليات متابعة دورية.

وبحسب بين صحفي للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه فقد طلب من كافة الوزارات الاستمرار بتنفيذ الخطة ومتابعة الزيارات الميدانية للوقوف على واقع العمل وتنفيذ المشروعات ومدى تقدم العمل وإعداد تقارير دورية عن نسب الإنجاز في كل مشروع والصعوبات التي تواجهه وآليات المعالجة، وكلف المجلس وزارات الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة تشكيل فريق متابعة فرعي برئاسة محافظ حلب يضم جميع المؤسسات الخدمية بالمدينة لمتابعة تنفيذ المشاريع وإعداد تقارير دورية عن الإنجاز تقدم تباعاً.

وفيما يتعلق بالمخطط التنظيمي لمدينة حلب طلب المجلس من وزارتي الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية و البيئة الاستمرار بجميع الإجراءات اللازمة لإنجاز المخطط وفق البرنامج الزمني كونه يمثل نقلة نوعية على صعيد تطوير واقع المدينة من النواحي العمرانية والاستثمارية والسياحية والخدمات ومعالجة مناطق المخالفات إضافة إلى الناحيتين الاقتصادية والتنموية، كما طلب من وزارة الصناعة وضع رؤية متكاملة لمعالجة واقع المعامل في حلب ووضع خريطة لجميع المنشآت بهدف إيجاد معالجة مناسبة لها، كما طلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة وضع رؤية لتأمين متطلبات البنية التحتية اللازمة والخدمات لتشغيل المعامل في المناطق الصناعية بحلب.

وطلب المجلس إجراء تقييم كامل لأملاك الاتحاد العام الرياضي في حلب وتأهيلها ومراجعة واقع الاستثمارات الخاصة بالاتحاد إضافة إلى مراجعة واقع استثمارات مجلس المدينة كما كلف وزارة السياحة بوضع خريطة شاملة للاستثمارات والمشاريع السياحية في حلب نظرا للمقومات الطبيعية والتاريخية والسياحية التي تمتلكها المدينة وإعادة تأهيل فندق الشيراتون ووضعه بالخدمة. وكلف المجلس وزارتي الصحة والإدارة المحلية والبيئة بوضع رؤية متكاملة لتحسين الواقع الصحي والخدمي في نبل والزهراء وطلب من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي التنسيق مع وزارتي الزراعة والصناعة لأولويات تنفيذ المشاريع في شرق حلب وإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وطلب المجلس من الجهات المعنية الإسراع بإعادة تشغيل مطار حلب نظراً لدوره الرئيسي في تنشيط حركة الركاب والحركة التجارية تزامناً مع بدء تعافي العملية الإنتاجية وكلف وزارة الإعلام بإعطاء أولوية لتطوير الكوادر البشرية والتدريب المستمر لها وتطوير واقع المركز الإذاعي والتلفزيوني في حلب. كما طلب من الجهات المعنية إجراء توثيق شامل للأحداث العسكرية والانتصارات التي تحققها قواتنا المسلحة على كامل الأرض السورية لتكون منهاجاً وملهماً للأجيال القادمة وشاهداً حقيقياً لانتصار سورية على الإرهاب.

وكلف المجلس وزارة التنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بوضع خطة تدريبية لرفع الكفاءة والمهارات الإدارية للمديرين ومعاوني المدراء في جميع المؤسسات لتكون الإدارات التنفيذية أداة أساسية في تحقيق خطط الوزارات وإنجازها بأفضل النتائج ووضع بدائل لتطوير الكادر الإداري في المؤسسات ووضع الإنسان الكفء في المكان المناسب.

وفيما يتعلق بمشاريع القوانين ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون الناظم لخزانة تقاعد المهندسين ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره وذلك بهدف المساواة في احتساب المعاش التقاعدي للمهندسين ومساعدة أسر المهندسين المفقودين والمخطوفين نتيجة الظروف الراهنة وحفظ حقوق المهندسين الشهداء وأسرهم.

وقدم وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس عرضاً حول واقع الاتحاد العام للتعاون السكني والتحديات التي تواجه عمله ومقترحات المعالجة موضحاً أن أهداف منظمة قطاع التعاون السكني تتجلى في المساهمة بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مجال الإسكان مشيرا إلى أن عدد الجمعيات التعاونية السكنية في سورية اليوم يبلغ حوالي ٢٦٧٩ جمعية تعاونية سكنية تضم في عضويتها حوالي ٩٠٠٠٠٠ عضو تعاوني. وقرر المجلس إعادة الرؤية إلى لجنة الخدمات والبنى التحتية لوضع آلية لتصويب عمل الجمعيات وتعزيز دورها في قطاع الإسكان وفق رؤية التخطيط الإقليمي وتعزيز دور القطاعين العام والخاص في خطة الدولة الإسكانية ومراجعة عمل شركات التطوير العقاري وعمل الجمعيات وجمعيات الاصطياف وتقديم التسهيلات للجمعيات السكنية الفاعلة وإعادة النظر بالجمعيات التي لا تقوم بالدور المطلوب منها في مجال السكن. وقدم وزيرا السياحة المهندس بشر يازجي والإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف عرضاً حول نتائج معرض التنمية الريفية «ريفنا بركة» والمشاريع التنموية والاستثمارية الزراعية والصناعية وغيرها التي ستقام على أراضي الوحدات الإدارية في محافظتي طرطوس واللاذقية.

٢,٣ مليار ليرة دفعها الحلبيون لتسديد فواتير الهاتف في ٢٠١٧

| قصي المحمد

كشف مدير فرع اتصالات حلب مصطفى المصري لـ«الوطن» أن إجمالي قيمة التحصيلات المالية للمراكز الهاتفية في المحافظة خلال عام ٢٠١٧ بلغت ٢,٢٨٧ مليار ليرة سورية، مبيناً أن عدد الخطوط الهاتفية المنفذة في محافظة حلب خلال العام ٣٠ ألف رقم، إضافة إلى أن عدد بوابات الانترنت ADSL المنفذة قد بلغ ٦٠ ألف بوابة.

وفيما يخص المناطق الصناعية وبناءً على توجيهات السيد وزير الاتصالات والتقانة بتنشيط الفعاليات الاقتصادية والتجارية لتسريع دوران عجلة الإنتاج الوطني وتشغيل اليد العاملة ما يساهم بدعم الصناعة الوطنية قامت الشركة بتأمين الخدمة الهاتفية اللاسلكية WCDMA لجميع المدن الصناعية كحل إسعافي، مؤكداً أن فرع اتصالات حلب عمل على تأمين الخدمة الهاتفية والإنترنت للمنطقة الصناعية بالعرقوب، كما يتم العمل حالياً لإعادة تأمين الخدمة الهاتفية والإنترنت للمدينة الصناعية في الشيخ نجار، وتأمين الخدمة الهاتفية والإنترنت لمنطقة الشقيف الصناعية، إضافة إلى إعادة تأمين الخدمة الهاتفية والإنترنت لمنطقة الليرمون الصناعية.

وفيما يخص الريف الشرقي قال: «ستتم إعادة تأمين الخدمة للريف الشرقي من خلال دعم الحكومة وبتوجيه وزير الاتصالات والتقانة يتم حالياً إعادة تأهيل البنى التحتية للمراكز الهاتفية في الريف الشرقي الذي تم تطهيره على يد بواسل الجيش العربي السوري لإعادة تخديم وتأهيل مراكز الاتصالات في الريف الشرقي لمحافظة حلب (أبنية- كوابل ضوئية- تجهيزات فنية) لبلدات (دير حافر- مسكنة- مسكنة شرق- الخفسة- كويرس- أبو جبار- رسم الحرمل- حميمة- المعمورة- محطة معالجة مياه الشرب- تجمع حطين- ناحية دبسي عفنان)، للمساهمة في عودة الأهالي إلى قراهم وأراضيهم وعودة دوران عجلة الحياة الاقتصادية لهذا الريف الواسع الذي يعتبر السلة الغذائية الأهم لمدينة حلب وباقي المحافظات السورية».

كما أشار إلى أنه يتم تأمين الخدمة الهاتفية اللاسلكية كحل إسعافي للمقرات العسكرية والقطاعات الخدمية والفعاليات الاقتصادية والتجمعات السكنية للأحياء المطهرة والريف الشرقي المطهر (منطقة دير حافر) حيث بلغ عدد الخطوط المنفذة في تلك البلدات والقرى (٢,٢٨٦) مشترك.

وبالنسبة لأحياء المدينة، أكد أنه تمت إعادة تأمين الخدمة الهاتفية والإنترنت من خلال تأهيل الشبكات الهاتفية في مدينة حلب لأحياء (سيف الدولة- باب جنين- باب النصر- الجامع الأموي- سوق الزهراوي- الكلتاوية- سوق الحرير- كراج الراموسة- الإذاعة- صلاح الدين- الأعظمية- مطار حلب الدولي- مطار النيرب- سليمان الحلبي- ثكنة هنانو- المعهد الرياضي- جادة الخندق- شارع السجن- دوار السبع بحرات- الإسعاف السريع- المشارقة- منيان).

معرض الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية في أول أيامه

خطوة إيرانية أولى للمساهمة بإعادة إعمار القطاع الطبي والدوائي السوري

| علي محمود سليمان

افتتح يوم أمس المعرض التخصصي للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية والصناعات الغذائية الإيرانية في فندق الداما روز بدمشق بحضور معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية حبيب عبود الذي أشار إلى التطور الذي شهده قطاع الصناعات الدوائية في كل من سورية وإيران خلال السنوات الماضية والخبرة والتعاون الموجود بين الجانبين في هذا المجال مؤكداً أن الشركات الإيرانية المشاركة في المعرض تعكس قوة المنتج الدوائي فيها.

بدوره بيّن مساعد مستشار النائب الأول للسفير الإيراني بدمشق مصطفى قاسمي أن المنتجات المعروضة ضمن الأجنحة هي صناعة إيرانية مئة بالمئة وتعكس القدرات والطاقات العلمية الموجودة في إيران، معبراً عن شكره للجهود المبذولة من الحكومة السورية لدخول منتجات بلاده إلى السوق السورية بالشكل المناسب رغم الصعوبات مشيراً إلى دور الخط الائتماني الإيراني الثاني تسهيل هذه الإجراءات.

وخلال جولة «الوطن» ضمن أجنحة المعرض التقت بعدد من الشركات الإيرانية المشاركة التي أكدت أهمية إقامة المعرض في هذا الوقت حيث بين الدكتور زهير الخطيب الممثل عن شركات طبية إيرانية أن الهدف من المشاركة هو التعريف بمنتجات الشركات الإيرانية والنوعية المرتفعة للمنتج الإيراني وفتح السوق السورية للمنتج الإيراني، وخاصة فيما تحتاجه السوق السورية بما يتعلق بالأطراف الصناعية والمتممات الغذائية بالنسبة للأطفال، إضافة لما ستشهده سورية من إعادة إعمار ولذلك سيكون هناك عمل نوعي لإعادة بناء المشافي وتجهيزها باللوازم والمعدات الطبية، وقد بدأت المباحثات مع عدد من مديري المشافي لاتفاقيات تجهيز لمشافيهم.

من جانبه أشار الدكتور حسين رسولي (ممثل لشركة طبية إيرانية) إلى أن المشاركة في المعرض للتعريف بالمستوى الطبي والدوائي في إيران ولرفع مستوى التعاون السوري الإيراني في المجال الطبي والدوائي ولذلك فالمعرض الحالي يعتبر الخطوة الأولى وستتبعها خطوات لاحقة لتطوير التعاون الطبي بين البلدين وخاصة لمشاركة إيران في إعادة إعمار القطاع الطبي والدوائي في سورية.

وأوضح رئيس شعبة الأمراض العصبية في مشفى الأسد الجامعي الدكتور ياسر صالح أن إيران دولة متطورة طبياً وأصبح معروفاً وجود أنواع من الأدوية التي لم تكن تصنع إلا في الدول الغربية المتطورة كأميركا وألمانيا، ولكن إيران تمكنت من تصنيعها وبجودة عالية وبأسعار منافسة كأمراض الأعصاب والأورام وأدوية التصلب اللويحي، منوهاً بأن المعرض الحالي يفيد بتعريف الجانب السوري بما تمتلكه السوق الإيرانية، وخاصة مع التعاون الإيجابي معهم لجهة تأمين الأدوية التي منع دخولها إلى سورية وقطعت من الأسواق وتم تأمينها عن طريق الشركات الإيرانية، ولذلك يمكن للمنتجات الإيرانية المنافسة في السوق السورية، مع الأمل بتوقيع اتفاقيات بين الجانبين بما يخدم إعادة إعمار القطاع الطبي والدوائي السوري حتى تعود الشركات الوطنية لتكون رائدة في المنطقة.

عضو نقابة أطباء الأسنان ومجلس الشعب الدكتور صفوان قربي بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن المعرض هو إشارة إيجابية مهمة جداً تعطي الإشارة لانطلاق إعادة تأهيل وترميم القطاع الصحي بشكل تشاركي مع الدولة والقطاع الخاص وهو معرض لقراءة الواقع الصحي في سورية ما بعد الحرب وقابلية الترميم والتطوير وهي بداية طيبة ومريحة لدراسة واقع السوق السورية بما يخص القطاع الطبي عموماً وما الحاجات والمتطلبات وكيف لنا أن نسد الثغرات بالتعاون مع الأصدقاء في الجانب الإيراني.